

Distr.: General  
11 November 2010  
Arabic  
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني  
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ  
الدورة السابعة والعشرون  
جنيف، ١٣-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير  
الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته السابعة  
والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

## المحتويات

## الصفحة

٣	..... الاستنتاجات المتفق عليها.	أولاً -
٥	..... موجز الرئيس .....	ثانياً -
٥	..... البيانات الافتتاحية .....	ألف -
٦	..... إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات .....	باء -
١٦	..... إبلاغ الشركات المتعلق بتغير المناخ .....	جيم -
١٦	..... كشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات .....	دال -
١٧	..... المعلومات المحدثة المقدمة من منظمات أخرى .....	هاء -
١٩	..... المسائل التنظيمية .....	ثالثاً -
١٩	..... انتخاب أعضاء المكتب .....	ألف -
١٩	..... إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل .....	باء -
٢٠	..... نتائج الدورة .....	جيم -
٢٠	..... اعتماد التقرير .....	دال -

## المرفقات

٢١	..... جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين .....	الأول -
٢٢	..... الحضور .....	الثاني -

## أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

### إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالمي الجوده من قبل الشركات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- أكد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء) في دورته السابعة والعشرين على الأهمية الفائقة للقطاع الخاص في تمكين الدول الأعضاء من تحقيق أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. كما شدد فريق الخبراء على الحاجة إلى تقارير عالية الجودة من الشركات لتيسير حشد الموارد المالية المحلية والدولية وتعزيز ثقة المستثمرين. وأشار فريق الخبراء إلى تحديات التنفيذ الناشئة عن الوتيرة المتسارعة لاعتماد المعايير والمدونات الدولية لإبلاغ الشركات، وأكد الحاجة إلى نهج متسق لبناء القدرات في هذا المجال.

٢- وقد نظر المندوبون، أثناء مداولاتهم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، في العناصر الرئيسية لإطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالمي الجوده عن البيانات المالية وغير المالية للشركات، بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي، والإطار المؤسسي، والقدرات البشرية، وعملية بناء القدرات، فضلاً عن النهج الممكنة لتقييم وقياس القدرات القطرية في مجال إبلاغ الشركات. وأعرب المندوبون عن تقديرهم لعمل الفريق الاستشاري الذي يتناول إطار بناء القدرات، ولأمانة الأونكتاد على ما اتسمت به مناقشات الفريق والوثائق المعدة للنظر فيها أثناء الدورة من شمول وجودة جديدة بالثناء.

٣- واتفق فريق الخبراء، في ختام مداولاته بشأن هذا البند من جدول الأعمال، على الاستفادة من الوثيقة المتعلقة بوضع إطار لبناء القدرات من أجل الإبلاغ العالمي الجوده من قبل الشركات والاسترشاد بها فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية لبناء القدرات في هذا المجال. وطلب فريق الخبراء إلى أمانة الأونكتاد إنهاء الوثيقة على أساس مناقشات دورته السابعة والعشرين، وتقديمها إلى فريق الخبراء في دورته الثامنة والعشرين كي ينظر فيها. كما تطرق فريق الخبراء إلى مسألة جدوى وضع أدوات لتقييم التقدم المحرز في بناء القدرات، وأولويات عملية بناء القدرات. وطلب فريق الخبراء إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تطوير منهجية القياس بوسائل تشمل مواصلة المفاوضات مع الفريق الاستشاري. كما وافق فريق الخبراء على إجراء دراسات لحالات فردية قطرية، في البلدان النامية خاصة، وتنظيم مناقشات مائدة مستديرة في مختلف مناطق العالم، بوصفها وسيلتين مفيدتين للتوعية بشأن التحديات الكبرى التي تواجه بناء القدرات وتقييمها والسبل الكفيلة بالتصدي لها. وطلب فريق الخبراء إلى أمانة الأونكتاد في هذا الصدد أن تشرع في إنشاء قاعدة بيانات عن الممارسات الجيدة لبناء القدرات في مجالي المحاسبة والإبلاغ.

## إبلاغ الشركات المتعلقة بتغير المناخ

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤- وفقاً للاستنتاجات التي اتفق عليها فريق الخبراء في دورته السادسة والعشرين، وللفقرة ١٥٦ من اتفاق أكرا، انخرط فريق الخبراء في مداولات مركزة عن الفرص والتحديات فيما يتعلق بتبني نهج عالمي موحد لإزاء كشف المعلومات المتعلقة بتغير المناخ. وسلّم فريق الخبراء بضرورة تبني نهج موحد لإزاء كشف البيانات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة من أجل تحسين الإبلاغ العالمي الجوده من قبل الشركات لخدمة مقرري السياسات والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، ولتيسير السياسات المنخفضة الكربون، كنظم "التحديد والتداول" وضرائب الكربون. وأشاد المندوبون بأعضاء أفرقة النقاش المعنيين لتسليطهم الضوء على الأبعاد الرئيسية للمسائل قيد النظر وإبراز الخيارات العملية للعمل المقبل في هذا المجال.

٥- وإذ ذكر فريق الخبراء بعمله الرائد في مجال الإبلاغ البيئي، الذي بدأ فيه منذ أواخر الثمانينات، فإنه طلب من الأونكتاد، بوصفه منصة حكومية دولية محايدة فريدة من نوعها، أن يواصل إسهامه في ميدان أطر الإبلاغ البيئي، ولا سيما تلك المتصلة منها بمسائل تغيير المناخ، قصد تشجيع نهج موحد بين الدول الأطراف. واتفق فريق الخبراء على أن يواصل الأونكتاد تنسيق هذا العمل مع المبادرات الدولية الأخرى الناشطة في مجال الإبلاغ المتعلقة بتغير المناخ، ومع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام، وأن يقدم تقارير عن التقدم المحرز في هذا المجال إلى فريق الخبراء في دورته الثامنة والعشرين.

## كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦- كرر فريق الخبراء تأكيد أهمية كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات لجذب الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمستقر. وسلّم فريق الخبراء بأن الكشف العالمي الجوده في هذا المجال يشكل قيمة مضافة لمقرري السياسات والمساهمين وأصحاب المصلحة.

٧- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها لدورة فريق الخبراء السادسة والعشرين، نظر فريق الخبراء في نتائج الاستعراض السنوي لكشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وأشاد فريق الخبراء بنوعية هذا البحث الجاري وأشار إلى أنه قد ساعد مواصلة عمل فريق الخبراء السابق في هذا المجال، بما قدمه من بيانات وتحليلات هامة لإتاحة عمليات المقارنة المرجعية الدولية وتبادل الخبرات القطرية. وطلب فريق الخبراء من الأونكتاد أن يواصل التركيز على توفير معلومات ذات صلة لمقرري السياسات والمستثمرين وأصحاب المصلحة، وأن يواصل إجراء دراسات إفرادية قطرية بالشراكة مع المؤسسات المحلية، قدر الإمكان.

## ثانياً - موجز الرئيس

## ألف - البيانات الافتتاحية

١- رحب أمين عام الأونكتاد بجميع المشاركين في الدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء. وقال إن تقارير الشركات المعدة على نحو جدير بالثقة وقابل للمقارنة تساهم في تدفق الموارد المالية عبر الحدود وتضطلع بدور رئيسي في استقرار الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن مجموعة وزراء المالية ومحافظي البنك المركزي (مجموعة العشرين) قد اعترفت بالحاجة إلى وضع مجموعة موحدة من معايير المحاسبة العالية الجودة. وتطرق المتحدث إلى الصلة بين الإبلاغ المحكم للشركات وإمكانية التصدي بفعالية أكبر للتهديدات الاقتصادية المحتملة. وشدد على أن اعتماد إطار متين لبناء القدرات في مجال إبلاغ الشركات يشكل خطوة أولى نحو دعم شتى بلدان العالم - ولا سيما البلدان النامية - في اعتماد وتنفيذ معايير إبلاغ الشركات بكفاءة. وبخصوص مسألة إبلاغ الشركات المتعلقة بتغير المناخ، أشار الأمين العام إلى الحاجة إلى توحيد متطلبات كشف الشركات عن البيانات المتعلقة بغازات الدفيئة. واعتبر الإبلاغ الدقيق للشركات في هذا السياق عاملاً فائق الأهمية لتعزيز الاقتصادات الخضراء.

٢- وعرضت الأمانة المعلومات عن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتصل بفريق الخبراء. وسلط المتحدث الضوء على أهمية فريق الخبراء بوصفه مركز تنسيق للمواضيع المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ في إطار منظومة الأمم المتحدة. كما شدد على أن تعزيز معايير المحاسبة ومتطلبات كشف البيانات قد أصبح أمراً فائق الأهمية في أعقاب الأزمة المالية. وأشار إلى أن العديد من البلدان حول العالم تطبق حالياً المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو تضطلع بأنشطة لتحقيق التقارب بين معاييرها والمعايير الدولية، وبالتالي فإن العمل على وضع إطار لبناء القدرات ضروري لدعم البلدان النامية في تحسين مؤسستها وقدراتها التقنية. كما تطرق المتحدث إلى الاهتمام المتزايد الذي يلقاه الإبلاغ عن المعلومات غير المالية، وإلى مساهمات فريق الخبراء في هذا الميدان من خلال وثائقه الإرشادية. وأخيراً، تناول المتحدث أهمية موضوع إبلاغ الشركات المتعلقة بتغير المناخ، الذي يُرمع مناقشته أثناء الدورة الحالية لفريق الخبراء.

٣- وتحدثت المتكلمة الرئيسية، وهي ممثلة للجنة بازل للرقابة المصرفية، ورئيسة فرع الاستقرار المالي بالبنك المركزي لفرنسا، فسلطت الضوء على ضرورة الإبلاغ المالي المحكم والدقيق لتوطيد الاقتصاد. وقالت إن أنشطة وضع المعايير أصبحت عنصراً أساسياً للاستقرار المالي، جراء الأزمة المالية. وأشارت إلى أن مجموعة العشرين، على سبيل المثال، طلبت من هيئات وضع المعايير الدولية العمل بتعاون وثيق مع وكالات الرقابة التحوطية وغيرها من الوكالات التنظيمية. وبخصوص بناء القدرات، قالت المتحدث إن تنفيذ معايير المحاسبة بصورة فعالة ومتسقة يقتضي وجود محاسبين مؤهلين قادرين على إنتاج تقارير عالية الجودة. كما شددت على أن ثمة صلة وثيقة بين مستوى الكيان المالي ومستوى الاقتصاد الكلي. وأشارت

المتحدثة إلى أهمية أن تعكس معايير المحاسبة النماذج التجارية وحالة الاقتصاد. كما قالت إن الإبلاغ المالي ينبغي أن يُستكمل بإدارة معززة للشركات، ولا سيما المؤسسات المالية. وأشارت المتحدثة إلى أن الأزمة المالية قد أبرزت الترابط بين وظائف المحاسبة وإدارة المخاطر وإدارة الشركات. وقالت في هذا الصدد إنه يتعين بالتالي النظر إلى الإبلاغ المالي ضمن النطاق الأوسع لإبلاغ الشركات كي يتسنى تحليل البيانات المالية ضمن إطار بيئة المؤسسة المعنية.

٤- وفتح الرئيس المجال للأسئلة. وتبادل المشاركون الآراء وأثاروا بعض التساؤلات حول استخدام القيمة العادلة ودور المنظمات الدولية في عملية وضع المعايير. وتساءل أحد المندوبين عن مدى ملاءمة استخدام القيمة العادلة للأصول الطويلة الأجل، كالعقار والمزارع والمعدات، والأصول غير الملموسة. وقالت المتكلمة الرئيسية إنها ترى أن القيمة العادلة ينبغي ألا تُستخدم للأصول الطويلة الأجل، وإنما للأصول السائلة القصيرة الأجل، كالأدوات المالية.

٥- وعلق مندوب آخر قائلاً إنه رغم وجود العديد من المنظمات الدولية، كالأونكتاد ولجنة بازل، فإن المعايير الدولية تصدرها منظمة خاصة. وتساءل عن مدى ضرورة نقل هذه العملية إلى القطاع الحكومي الدولي، حيث ستكتسي المعايير بذلك طابعاً دولياً وقت صياغتها ووضعها وليس وقت تنفيذها. وردت المتكلمة الرئيسية بأن هذه المهمة يضطلع بها مجلس خاص لأنها تنطوي على معايير تقنية للغاية. أما اعتماد هذه المعايير فيجري على مستوى سياسي أكثر منه تقني، ولذلك فإن الهيئات الوطنية هي التي تتناوله في مرحلة لاحقة.

## باء - إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالمي الجوده من قبل الشركات (البند ٣ من جدول الأعمال)

٦- قدمت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال موضحة أن فريقاً استشارياً قد أنشئ للعمل على هذه المسألة أثناء الفترة الفاصلة بين الدورات. وقد عقد الفريق الاستشاري اجتماعاً في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٠، لمناقشة مذكرة أعدتها الأمانة بخصوص إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالمي الجوده من قبل الشركات. وقد أعدّ الأونكتاد، بعد ذلك الاجتماع، نسخة منقحة من الوثيقة علّق عليها الفريق الاستشاري بملاحظات إضافية. وقد أتيحت الصيغة النهائية للوثيقة (TD/C.II/ISAR/56) والإضافة الملحقه بها (TD/C.II/ISAR/56.Add.1) لجميع المشاركين. وتتناول هاتان الوثيقتان العناصر الرئيسية التي يتعين أخذها بالاعتبار في أنشطة بناء القدرات الوطنية في مجال الإبلاغ من قبل الشركات. ووجهت الأمانة عناية المشاركين إلى استخدام مصطلح "إبلاغ الشركات"، موضحة أن المصطلح يشمل في هذه الحالة كلاً من الإبلاغ المالي وغير المالي.

٧- وعقد فريق النقاش الرفيع المستوى الأول مناقشة عن أحدث الاتجاهات والتطورات في مجال المحاسبة والإبلاغ وما يتصل بها من التحديات المرتبطة ببناء القدرات. وشدد المتحدث الأول، وهو ممثل لمبادرة الإبلاغ العالمية، على الحاجة الملحة إلى إحداث تغييرات في

الإبلاغ المالي للشركات. وقال إن الجهات الحائزة الرئيسية للشركات المدرجة في البورصات العالمية هي صناديق التقاعد، ولذلك فإن المستثمرين باتوا أكثر اهتماماً باستدامة المشاريع التجارية اليوم أكثر من أي وقت مضى. وقال إن الإبلاغ المالي وحده لا يتيح معلومات كافية تعكس موقع الشركة وأدائها بصورة كاملة، وإنما يتعين توفير المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والإدارية أيضاً. وشدد المتحدث على أهمية تكوين صورة كلية عن استدامة المشروع. كما شدد على أهمية حسن إدارة الشركة وتحقيق هدف الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات.

٨- وعرض المتحدث التالي، وهو ممثل للمفوضية الأوروبية، معلومات أساسية عن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتنفيذها في الاتحاد الأوروبي. وقال إن لائحة الجماعة الأوروبية (EC/1606/2002) التي تناولت المعايير الدولية للمحاسبة، تقتضي من الشركات المدرجة في بورصات الاتحاد الأوروبي أن تستخدم المعايير الدولية للمحاسبة المصدّق عليها في إعداد بياناتها المالية الموحدة. وأشار المتحدث إلى أن الشركات غير التابعة للاتحاد الأوروبي ولكنها مدرجة في بورصاته تخضع لعملية مماثلة. كما تطرق المتحدث إلى عملية المصادقة والمعايير المعتمدة لهذا الغرض. وتناول دراسة اضطلعت بها المفوضية عن البيانات المالية لعام ٢٠٠٦، وأظهرت أن ثمة تحسناً إجمالياً في نوعية البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٦، مقارنةً ببيانات عام ٢٠٠٥. وعلق قائلاً إن الأزمة المالية أدت إلى زيادة الضغوط المجلس الدولي لمعايير المحاسبة من أجل تغيير معيار المحاسبة الدولي ٣٩، حيث اضطلع المجلس من ثم بعملية تمحيص عامة على ثلاث مراحل، أسفرت مرحلتها الأولى عن إصدار المعيار ٩ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وذكر المتحدث كذلك أن الاتحاد الأوروبي قرر عدم إمكانية تطبيق عملية المصادقة السريعة على هذا المعيار لثلاثة أسباب هي: (أ) الطابع المعقد للتغييرات المقترحة؛ (ب) الرئاسة الجديدة للبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية؛ (ب) الانتقادات الشديدة التي يواجهها المعيار لاعتبارات تقنية. كما تطرق المتحدث إلى مواضيع محاسبية هامة أخرى يعمل عليها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، كالمرحلتين الثانية والثالثة للمعيار ٩ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومواضيع الخصوم غير المالية وإثبات الإيرادات والإيجار ومخططات تداول الانبعاثات في إطار معيار المحاسبة الدولي ٣٧. وأخيراً، تطرق المتحدث إلى إجراء عملية تفاوض عامة بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإجراء تقييم تشريعي وتقييم للأثر.

٩- وتحدث تالياً ممثل اتحاد المحاسبين الدولي، فسلط الضوء على الدور الهام لمنظمات المحاسبة المهنية في دعم اعتماد معايير المحاسبة الدولية وتنفيذها، وفي تعزيز المعايير الأخلاقية ومراقبة مدى امتثالها، وفي تثقيف المحاسبين المهنيين وتدريبهم وتأهيلهم. كما شدد على الآثار الإيجابية للإبلاغ المالي والمحاسبي العالي الجودة على تحسين أفق الاستقرار المالي وتعزيز الشفافية ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطيد النمو الاقتصادي، والحد من الفقر. وقال المتحدث إن على الحكومات أن تعتمد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق لا على أساس

نقدي. وأشار إلى ضرورة ترجمة المعايير كعنصر أساسي لبناء القدرات. وفيما يخص التطورات الأخيرة الرامية إلى زيادة تحسين الهياكل الأساسية المالية، تطرق المتحدث إلى الأعمال الجارية للتقريب بين المعايير وحوكمة وضع المعايير، فضلاً عن التقدم المحرز تجاه اعتماد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

١٠- وكرر مندوب آخر تأكيد أهمية المحاسبة على أساس الاستحقاق في نظم المحاسبة الحكومية، مشدداً على أن الحكومات التي لا تستخدم هذا النهج لا تعترف بالخصوم وبالتالي يكون الإبلاغ المالي مضللاً للمستثمرين.

١١- وتحدث مشارك آخر عن الحاجة إلى نهج إبلاغ متكامل تؤخذ فيه بالاعتبار المسائل المالية وغير المالية على السواء. وأردف قائلاً إن غالبية الشركات أصبحت متعددة الجنسيات في أيامنا هذه، مما يزيد من أهمية القدرة على تعقب المنتجات. فالمشتركون، على سبيل المثال، يطلبون معلومات عن استخدام الموارد. ولذلك فإن ثمة ضغوطاً متزايدة على الشركات للامتثال لنهج الإبلاغ المتكامل. وأشار متحدث آخر إلى أن الهدف من الإبلاغ الاجتماعي للشركات هو ضمان تصرف الشركات على نحو مسؤول اجتماعياً. كما أوضح أن ٩٨ في المائة من الشركات المدرجة في البورصات تقدم تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، لكن لا يزال من الصعب مقارنة هذه التقارير. لذا فإن ثمة حاجة إلى إضفاء طابع التجانس والاتساق على التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المستقبل.

١٢- وأشار أحد المندوبين إلى أن معظم المؤسسات في بلده صغيرة جداً، وقليل منها مسجل في البورصة، وليست هناك بيانات مالية تُذكر عنها. وتساءل عن النهج الملائم لتحقيق التقارب مع معايير الإبلاغ الدولية في هذه الحالات. كما استفسر عما إذا كانت هناك بلدان أخرى تواجه صعوبات مماثلة يمكن التحدث عنها للمساعدة في إلقاء الضوء على هذه التحديات. وأشاد أحد أعضاء فريق النقاش بعملية التوأمة التي يضطلع بها اتحاد المحاسبين الدولي، والتي تقضي بأن تقدم إحدى منظمات المحاسبة المهنية من بلد متقدم الدعم لبلد نامٍ لبناء قدراته في مجال إبلاغ الشركات.

١٣- وعقب خبير آخر قائلاً إنه منذ عام ٢٠٠٤، اعتمد في بلده قانون بشأن تنفيذ معايير المحاسبة لمؤسسات القطاع العام. وأشار إلى أن ثمة فروقاً كبيرة بين المعايير الوطنية والدولية. وتطرق إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلده على صعيد تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأوضح أحد أعضاء فريق النقاش أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد صُممت من أجل الشركات المدرجة في البورصات، ولكن ثمة صيغة منها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أنه أوضح أن هذه المعايير ليست مفيدة للشركات الصغيرة جداً، وأن هذه المؤسسات ينبغي أن تخضع لمعايير المحاسبة المحلية.

١٤- واستفسر أحد المشاركين عما إذا كان هناك نموذج لمراجعة حسابات التقارير البيئية والاجتماعية. كما تساءل عما إذا كان ينبغي إجراء هذه المراجعة بصورة طوعية أم إلزامية.

ورد أحد أعضاء فريق النقاش قائلاً إن اتحاد المحاسبين الدولي ومعه عدة جامعات من شتى مناطق العالم تعكف على النظر في متطلبات مراجعة حسابات التقارير البيئية والاجتماعية. ومضى يقول إن الهدف هو النهوض بمعارف مراجعي الحسابات بشأن المسائل الاجتماعية والبيئية كي يتسنى لهم تطوير المهارات اللازمة لمراجعة حسابات التقارير المتكاملة. كما أضاف أن ثمة نقاشاً دائراً حول ما إذا كان يتعين تدريب أخصائيين بيئيين على مراجعة الحسابات، وما إذا كان يتعين توظيفهم لدى شركات المحاسبة. وأشار متحدث آخر إلى أن المجلس الدولي لمراجعة الحسابات ومعايير الضمان (وهو جزء من اتحاد المحاسبين الدولي) يعكف حالياً على وضع معيار للتحقق من انبعاثات الكربون، وأنه ما من معايير عالمية حالياً لمراجعة حسابات التقارير البيئية والاجتماعية.

١٥ - وقدم الرئيس فريق النقاش الثاني الذي ناقش الجوانب التنظيمية والمؤسسية لإطار بناء القدرات. وكان المتحدث الأول هو رئيس الفريق الاستشاري المعني بإطار بناء القدرات التي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأمم المتحدة. وناقش المتحدث مجموعة العناصر المركبة التي يتألف منها إطار بناء القدرات، بما في ذلك دعائم الإطار، ومراحل التنفيذ المختلفة، والعناصر، والمعايير الدولية، والمواد المرجعية/الإرشادية، والمراحل الرئيسية والمؤشرات. وتطرق عضو فريق النقاش الثاني، وهو مدير في وزارة المالية ببلده، إلى إطار بناء القدرات من المنظور الحكومي. وقال إن الطابع التقني لهذا الموضوع يجعل من الصعب على مقرري السياسات استيعابه عادةً. وعرض المتحدث إطار عمل استراتيجي للمحاسبة ومراجعة الحسابات بدأ تنفيذه في بلده في عام ٢٠٠٧. وقال إن خطة العمل الاستراتيجية لهذا الإطار تشبه مصفوفة إطار بناء القدرات. وأكد أن خطة العمل اللازمة لتنفيذ الإطار ينبغي أن تكون ذات طابع عملي وقابل للتنفيذ. وأضاف أن الخطوات المنطقية التي ينبغي أن تتألف منها خطة العمل تشمل سن قوانين قابلة للتطبيق، وإنشاء المؤسسات وتطوير القدرات البشرية. وأضاف أن الجوانب القانونية تشمل الاتفاق على المبادئ القانونية، والتشريع، وتحديد الإجراءات والمهام، ونقل السلطة من الحكومة إلى المؤسسات المعنية حسب الاقتضاء. وأعرب المتحدث عن اعتقاده بأن كفاءة الإطار التنظيمي تقتضي إدماج عناصر تتعلق بالمؤسسات العامة والخاصة على السواء. وقال إنه لا ينصح بتنفيذ أطر تنظيمية غريبة عن النظام القانوني القائم في بلد ما. فإدماج نظام قائم على القانون العام في بيئة قانونية تستند إلى القانون المدني، على سبيل المثال، سيتمخض عن مشاكل على صعيد التنفيذ. كما أعرب المتحدث عن اعتقاده بأن من الأفضل إتاحة فترة زمنية أطول للتنفيذ بدلاً من استحداث قوانين جديدة في بيئة تفتقر إلى القدرات المؤسسية أو البشرية. واختتم المتحدث عرضه مؤكداً الحاجة إلى الدعم من أعلى مستويات القيادة في البلد لضمان نجاح تنفيذ الإطار التنظيمي.

١٦ - وكانت المتحدثة التالية هي نائبة رئيس لجنة البلدان النامية لاتحاد المحاسبين الدولي. وقد ركز عرضها على الجوانب المؤسسية للإطار التنظيمي، وذلك من منظور منظمات المحاسبة المهنية. وأشارت المتحدثة إلى أن منظمات المحاسبة المهنية من شأنها أن تضطلع بدور

أساسي في بناء القدرات عن طريق: (أ) القيام بدور "مراكز امتياز" بشأن مجموعة من قضايا ومسائل السياسة المحاسبية؛ (ب) تيسير اعتماد معايير المحاسبة الدولية وتنفيذها؛ (ج) تثقيف المحاسبين المهنيين وتدريبهم وتأهيلهم؛ (د) تعزيز أعلى المعايير الأخلاقية والإشراف على امتثال الأعضاء للمعايير الأخلاقية المهنية. وأشارت المتحدثة إلى التحديات المتعددة التي تواجه النهوض بقدرات منظمات المحاسبة المهنية، وهي تشمل: (أ) قلة الوعي بأهمية المحاسبة؛ (ب) ضعف منظمات المحاسبة المهنية؛ (ج) عدم القدرة على الاضطلاع بأنشطة حيوية. وأضافت المتحدثة أن هذه التحديات يدعم أحدها الآخر. وتطرق إلى الحلول الممكنة لهذه التحديات، فسُلط الضوء على الدليل الإرشادي لاتحاد المحاسبين الدولي بشأن إنشاء منظمات المحاسبة المهنية وتعزيزها، الذي يجري إعادة إصداره حالياً. ويتمثل حل آخر ممكن في خطط العمل القطرية الناشئة عن برنامج الامتثال التابع لاتحاد المحاسبين الدولي والقائم على التقييم الذاتي، الذي يتضمن بيانات التزامات العضوية. وقالت إن خطة العمل المتفق عليها بين اتحاد المحاسبين الدولي والهيئة العضو تتيح فرصاً لتحديد الثغرات في مجال الامتثال، فضلاً عن تحديد السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي لها. وثمة حل آخر يكمن في تعزيز علاقات التوجيه والإرشاد بين منظمات المحاسبة المهنية من البلدان المتقدمة والنامية. وأشارت المتحدثة أيضاً إلى الدور الهام لمنظمات المحاسبة الإقليمية من خلال دعم منظمات المحاسبة المهنية ومساعدتها وتشجيع تبادل المعارف بين النظراء.

١٧- وأثناء المناقشات التالية، قال أحد أعضاء فريق النقاش إن من المفيد فهم السبب الذي يفسر عدم وجود أي منظمات للمحاسبة المهنية في بعض البلدان، وأضاف أن أي بلد يمكن أن يحقق فائدة أكبر من بناء القدرات المحلية بأسلوب مستدام بدلاً من استيراد تجارب بلدان أخرى بصورة مؤقتة. وأشار مندوب آخر إلى أهمية أن يؤخذ بالاعتبار أن إيجاد حلول عن طريق إحداث تغييرات في الإطار التنظيمي للبلد هو عملية طويلة الأجل. وتبادل المندوبون بعد ذلك آراءهم بشأن ما إذا كان العنصر الأهم الذي ينبغي تحقيقه في المرحلة الأولى هو الإدارة الجيدة أم الإطار القانوني. وكان الرأي العام هو أنه لئن كان من المهم امتلاك قيادة جيدة في المقام الأول، فليس من الممكن تحقيق هدف الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات ما لم يوجد إطار قانوني سليم. وطرح بعدئذ سؤال عن مدى أهمية مواءمة القوانين الوطنية مع معايير المحاسبة. ورد أحد أعضاء فريق النقاش بأنه ما من قانون نموذجي في هذا الصدد، وأن على البلدان أن تحدد ما يلائمها كل على حدة. وتبادل المندوبون الآراء كذلك بشأن أهمية وسبل إشراك أصحاب المصلحة في عملية وضع الإطار التنظيمي، عن طريق اللجان التوجيهية مثلاً.

١٨- ووصف متحدث آخر، يمثل المجلس الاتحادي للمحاسبة في بلده، التطورات المؤسسية التي حدثت بعد اتخاذ قرار بتنفيذ عدة معايير دولية في مجالات الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات وإبلاغ القطاع الخاص. وأشار المتحدث إلى أن عملية التقريب مع المعايير الدولية في بلده قد بلغت مرحلة لا رجعة فيها. كما شدد على أن اعتماد مجموعة موحدة من معايير

الحاسبة الدولية سيلبي بشكل أفضل احتياجات المستخدمين في مختلف أنحاء العالم. وأشار إلى أن مؤسسة جديدة قد أنشئت في عام ٢٠٠٥ تحت رعاية المجلس الاتحادي للمحاسبة في بلده، وهي مكلفة بإجراء البحوث وإصدار التصريحات التقنية بهدف تيسير عمليات المصادقة على المعايير وإصدارها في مرحلة لاحقة، مما يعزز التقريب بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية.

١٩- وتناول المتحدث التالي، الذي يمثل منظمة وطنية مهنية للمحاسبة، الترتيبات التنظيمية المتعلقة بالإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. وتحدث باستفاضة عن الحاجة إلى معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وإلى مدونة سلوك للمهنة. وتشمل خيارات إصدار المعايير وضعها بشكل فردي أو اعتماد معايير وضعتها جهات أخرى أو المصادقة عليها أو تكييفها. وقال المتحدث إن من سلبيات الخيار الأول عدم قابلية المعايير للمقارنة مع البلدان الأخرى، شأنه شأن خيار التكييف المحلي لمعايير جهات أخرى. وحذر المتحدث من مطالبته جميع الكيانات، بصرف النظر عن حجمها، بتنفيذ معايير دولية كالمعايير الدولية للإبلاغ المالي العامة أو الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدد على الحاجة إلى وضع متطلبات ينص عليها القانون فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية. كما أشار إلى أهمية إنشاء آليات للتنسيق بين الجهات التنظيمية، ولا سيما أثناء فترة إصلاح الإطار التنظيمي. وتطرق المتحدث أيضاً إلى الأدوار المختلفة التي تضطلع بها هيئات المحاسبة المهنية في الإطار التنظيمي.

٢٠- أعرب أحد المندوبين أثناء المناقشات عن رأيه بأن تطبيق إطار لبناء القدرات لا يؤدي تلقائياً إلى إصدار تقارير مالية عالية الجودة. وأضاف أن الإطار، بوصفه نظاماً، ينطوي على مكونات تتفاعل فيما بينها، وأن نوعية الناتج يتوقف على هذا التفاعل. وقال مندوب آخر إن إطار بناء القدرات شامل، وعرض تجربة بلده فيما يتعلق بالإشراف المبكر لأصحاب المصلحة. واستشهد على ذلك بمثال المناقشات التي عُقدت مع متعهدي العقارات في بلده بعد أن أصدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة مشروع كشف معلومات إثبات الإيرادات. وأشار مندوب آخر مسألة الأثر الخارجي للأنظمة التي تسنها بعض الأسواق الكبرى وما تثيره من تحديات أمام البلدان الأخرى على صعيد الامتثال. وطرح مندوب آخر سؤالاً بخصوص إدارة وتمويل المجلس الاتحادي للمحاسبة الذي تطرق إليه أحد أعضاء فريق النقاش. ورداً عضو فريق النقاش على هذا السؤال متحدثاً ترتيبات الإدارة وأوضح المؤسسة لا تتلقى دعماً مالياً من حكومة بلده. وأشار بعض المندوبين إلى أهمية إشراك الجهات الناضجة للسندات ومفوضي لجان التأمين والمستثمرين والمحليين الماليين لدى مناقشة إصلاح الإطار التنظيمي. وتبادل المندوبون الآراء بشأن جدوى إنشاء هيئات عامة للرقابة. واتفقت الآراء عموماً على أن البلدان تعتمد نهجاً تنظيمية متنوعة لبلوغ هدف الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات، وأن الهيئات العامة للرقابة ليست النموذج الوحيد المطروح في هذا الصدد.

٢١- وتناول فريق النقاش التالي الجوانب المتعلقة بالقدرات البشرية من إطار بناء القدرات. ووصف عضو الفريق الأول، وهو من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، الطابع المعقد لإطار

إبلاغ الشركات، وشدد على أن وضع إطار صارم سيعود بالفائدة على أسواق رأس المال والتنمية الاقتصادية على السواء. كما أكد أهمية تأهيل المحاسبين لتنفيذ المعايير كما ينبغي. وسلط الضوء على أهمية عمليات الرقابة، واقترح المستوى اللازم لمشاركة سلطات الإنفاذ في هذا الصدد. وعلّق المتحدث على حالة المعايير الدولية للإبلاغ المالي حول العالم، مشيراً إلى أن أكثر من ١٢٠ بلداً قد اشترطت استخدام هذه المعايير أو سمحت باستخدامها، منذ عام ٢٠٠١. وتطرق المتحدث إلى التقدم المحرز في المشاريع الهامة التي ينفذها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وعلق على معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأشار إلى أن ٦٠ بلداً قد قرر اعتماد هذه المعايير أو أبدى عزمه على القيام بذلك. وشدد المتحدث على أهمية العام ٢٠١١، قائلاً إن العديد من البلدان ستعتمد المعايير أو تعمل على مواءمتها في هذا العام، وأشار إلى أن مجموعة العشرين قد حددت عام ٢٠١٠ هدفاً لخططها بشأن التقارب. وشدد المتحدث على أن أهمية استخدام نهج قائم على المبادئ في وضع معايير المحاسبة، واحتتم مشيراً إلى أن الاضطلاع بعملية التنفيذ على نحو سليم يقتضي مستوى عالياً من التثقيف بجميع جوانب المحاسبة.

٢٢- ووصفت المتحدث التالية، وهي ممثلة مجلس معايير الإبلاغ المالي، أنشطة تطوير القدرات البشرية في بلدها. وقدمت معلومات أساسية عن أنشطة المجلس مشددة على أن المعايير المستخدمة لتحقيق التقارب مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأشارت المتحدث إلى وجود لجنة انتقالية ترأس عملية اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي للشركات المدرجة في البورصة ابتداءً من عام ٢٠١٢. وسلطت المتحدث الضوء على الدور الرئيسي للنشر والتدريب في عملية تطبيق المعايير المحاسبية تطبيقاً فعالاً. كما علقت على استخدام نظام لتدريب المدربين وبرنامجاً لإصدار الشهادات في بلدها. وأشارت إلى نقص الموارد المالية المتاحة للمشاركة في حلقات العمل، معقبةً أن أحد الحلول الممكنة لهذه المسألة هو إيجاد برامج للرعاية. وأوضحت المتحدث أن ثمة حاجزاً آخر يتمثل في بطء وتيرة إدماج التغييرات في المناهج الجامعية. واختتمت المتحدث قائلة إن المشكلة الأكبر هي أن العديد من مستخدمي البيانات المالية لا يطلبون التطبيق الشامل لمعايير المحاسبة.

٢٣- وتطرقت المتحدث التالية، وهي ممثلة لوزارة المالية، إلى برامج التدريب التي تنفذها حكومة بلدها. وقدمت بيانات عن أعداد المحاسبين المهنيين في بلدها وتباين مستوياتهم. كما أوضحت أن ثمة امتحانات تأهيل مطلوبة لموظفي المحاسبة والمحاسبين المعتمدين.

٢٤- وأشار المتحدث التالي، من المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة، إلى قلة الوعي بأهمية المحاسبة وضعف منظمات المحاسبة المهنية بوصفهما من التحديات الرئيسية التي تحول دون تحقيق هدف الإبلاغ المالي العالي الجودة. وقال إن منظمات المحاسبة المهنية تضطلع بوظيفة تقنية هامة وتتطلب إقامة علاقات وطيدة مع الجهات الناظمة وخبراء التعليم والتأهيل. وأشار إلى أن منظمات المحاسبة المهنية في بعض البلدان هي ذاتها الجهة الناظمة، مؤكداً أهمية

اضطلاع مؤسسة مستقلة بهذه المهمة. وشدد المتحدث على الدور الفائق الأهمية لمنظمات المحاسبة المهنية في تطوير الكفاءات والحفاظ عليها، عن طريق برامج التطوير المهني المستمر. كما تحدث عن الحاجة إلى إجراء عمليات تقييم مستمر لنوعية برامج المحاسبة. وتطرق إلى تصريحات المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة، كما ناقش استخدام برامج التوأمة كأداة مفيدة لدعم البلدان النامية في مساعيها لتطوير القدرات في مجال إبلاغ الشركات. وأشار أيضاً إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه تنفيذ المعايير يكمن في ترجمتها.

٢٥- وقدم آخر متحدث من فريق النقاش، وهو ممثل للمعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (NIVRA)، عرضاً عاماً عن أنشطة التوجيه التي يضطلع بها المعهد لتطوير القدرات. وأوضح المتحدث أن المعهد أبرم اتفاقات مع منظمات لمساعدة أعضاء اتحاد المحاسبين الدولي على إحراز تقدم في مجال بناء القدرات وتنفيذ المعايير الدولية. وأشار المتحدث إلى أن المعهد ينتهج استراتيجية طويلة الأمد تستغرق ما بين ٥ و ١٠ سنوات. وقال إن عملية التوجيه تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بعملية تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفيما يتعلق بالتدريب على مواجهة التحديات واستخلاص الدروس، شدد المتحدث على ضرورة أخذ الظروف المحلية بالاعتبار، وبالتالي فإن عملية التنفيذ لا يمكن أن تتخذ شكلاً واحداً في مختلف البلدان، ولكن النتائج المنشودة هي نفسها.

٢٦- وأثناء المناقشات التالية، طرح أحد المشاركين استفساراً عن إمكانية تطبيق المعايير بصورة انتقائية. كما أشار إلى أن ترجمة المعايير إلى لغات أخرى يستغرق وقتاً طويلاً. وأجاب عليه أحد أعضاء فريق النقاش موضحاً أن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا يمكن أن يتم بصورة انتقائية، غير أنه أشار إلى الحاجة إلى استثناءات مؤقتة في بعض الحالات. وأوصى المتحدث باستخدام الترجمات التي تعدها البلدان الأخرى التي تستخدم نفس اللغة.

٢٧- وتطرق فريق النقاش التالي إلى نهج القياس المتعلقة بعملية بناء القدرات. وسلط المتحدث الأول من الفريق الضوء على عدد من الفوائد الناتجة عن هذا القياس. وقال إن بوسع الوكالات الحكومية أن تستخدم أدوات قياس لمساعدتها على اعتماد المعايير وتطبيقها وإنفاذها. وأضاف أن الجهات الأخرى المستفيدة من القياس تشمل: الجهات المانحة، لتقييم الموقع الحالي للبلد وما يحققه من تقدم مع مرور الوقت؛ والجمعيات المهنية، لسد الثغرات المتعلقة بامتثال المعايير؛ والقائمين على التعليم، لوضع مناهج دراسية تستند إلى المعايير وأفضل الممارسات؛ والمستثمرين، لما يوفره القياس من مدخلات تتعلق بتحليل الاستثمار. وأشار عضو فريق النقاش إلى أن إطار بناء القدرات قد صُمم على نحو ملائم للقياس. وفيما يتعلق بهيكل البيانات القياسية، أوضح المتحدث منطلق الانتقال من الدعائم إلى المراحل ومنها إلى المؤشرات، ومن ثم أسئلة التقييم. وأعطى مثلاً على هيكل البيانات والعلاقة فيما بينها عن طريق استخدام الدعامة ٣ من إطار بناء القدرات، والدعامة الفرعية المتعلقة بالتعليم والتدريب المهنيين والتطوير المهني المستمر. وتطرق المتحدث إلى نتائج دراسة رائدة عن مؤشر

التطوير المحاسبي، الذي وضعه خبراء دوليون بدعم مالي من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. واحتتم المتحدث عرضه مستعرضاً الخطوات المقبلة لوضع أداة قياس تدعم إطار بناء القدرات الذي وضعه فريق الخبراء التابع للأونكتاد، بما في ذلك النظر في المسائل الرئيسية المتعلقة باعتماد المعايير وأفضل الممارسات الدولية وتطبيقها، واختيار منهجيات القياس استناداً إلى الخبرات القائمة، وإجراء المزيد من الاختبارات للتطبيق العملي للأداة، والنظر في نتائج المناقشات الإقليمية.

٢٨- وعرض المتحدث التالي تجربة بلده فيما يتعلق بتنفيذ متطلبات الإبلاغ المالي في القطاعين الخاص والعام، وما يتصل بها من تحديات على صعيد بناء القدرات. وأشار إلى أن إصلاح نظام الإبلاغ المالي في بلده قد بدأ في عام ٢٠٠٣، بدعم من البنك الدولي. واعتمد قانون للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٤. ويشمل نظام الإبلاغ المالي خمس أنواع مختلفة من الكيانات، وهي: (أ) الكيانات العامة الكبرى التي تطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ (ب) المؤسسات المتوسطة الحجم التي تطبق معايير المحاسبة الوطنية؛ (ج) الكيانات الصغيرة التي تطبق قواعد خاصة تستند إلى المحاسبة الضريبية. والنوعان الآخران من الكيانات هما المنظمات غير التجارية التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمنظمات غير الحكومية التي تطبق أساسيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسلط المتحدث الضوء على عدة تحديات يواجهها بلده في مجال تنفيذ إصلاحات الإبلاغ المالي. وقال إن أحد المشاكل تتعلق بتطوير الموارد البشرية، وأن ثمة تحدياً آخر يتعلق بتنظيم شركات مراجعة الحسابات ومراقبة جودتها. وأضاف أن ترجمة نسخة عام ٢٠١٠ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى لغة البلد تشكل تحدياً آخر. وتطرق المتحدث إلى إدارة وتمويل مجلس المعايير الوطنية في بلده.

٢٩- وكان المتحدث التالي هو ممثل برنامج الإنفاق العام والمحاسبة المالية، الذي عرض معلومات أساسية عن إنشاء هذا البرنامج. وتحدث عن إطار القياس الذي اعتمده البرنامج لتحديد ما إذا كان بلد ما يمتلك الأدوات اللازمة لتحقيق نتائج على صعيد الميزانية. ويتألف الإطار من ٣٢ مؤشر أداء تغطي جميع الجوانب الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة. ويتألف كل مؤشر من ٢ إلى ٤ مؤشرات فرعية. وتوضع علامة لكل بُعد على حدة، وعندما لا تكون الأدلة كافية بخصوص بعد ما، لا توضع علامات مطلقاً. وفي المجموع، هناك ٧٤ بعداً ينبغي وضع علامات لها من سَلَم علامات يتألف من "ألف" و"باء" و"جيم" و"دال". أما المكوّن الثاني للإطار، فهو تقرير ذو نسق موحد يتيح معلومات أساسية عن البلد والأدلة الخاصة بالمؤشرات وملخص متكامل. وأشار المتحدث إلى أن قرار تطبيق إطار هذا البرنامج يرجع إلى كل بلد على حدة. ومنذ عام ٢٠٠٥، أجرى أكثر من ٢٠٠ تقييم يغطي ١١٥ بلداً. وتستخدم نتائج عمليات التقييم التي تُجرى في إطار البرنامج كي يُسترشد بها في عملية الإصلاح الإداري للمالية العامة، ورصد نتائج الإصلاحات، وتنسيق المعلومات التي تحتاجها

الوكالات الخارجية التي تدعم الإصلاحات أو توجه المساعدات عبر نُظُم وطنية، وتبادل التجارب بين البلدان والمجموعات الإقليمية، فضلاً عن دعم البحوث العالمية.

٣٠- وعرض المتحدث التالي، من بنك التنمية الآسيوي، آراءه عن نُهج قياس تنمية القدرات من منظور بنك التنمية. وفيما يتعلق بإطار بناء القدرات، اقترح المتحدث أن من المفيد إضافة أهداف واضحة أو مقاصد محددة بوصفها الدعامة الأولى. وقال إن أنشطة بناء القدرات التي تمولها منظمته تتعلق عادةً ببناء القدرات البشرية. وتبدأ العملية بإجراء تقييم تشخيصي للاحتياجات، يليه تصميم مشروع أو برنامج. ويتوقف حجم المشروع على الأموال المتاحة لتلقي الدعم. وتأتي بعد ذلك مراحل التنفيذ والرصد والإنجاز فالتقييم. ويُسترشد لدى قياس التقدم المحرز أو الإنجازات بالأهداف التي حُددت لدى تصميم الإطار، والمؤشرات الكمية والنوعية، وردود فعل الجهات المستفيدة، والاستعراضات التي يجريها أصحاب المصلحة المعنيون (كمنظمات المحاسبة المهنية)، وعمليات التقييم المستقل، والمقارنة على صعيد إقليمي. وشدد المتحدث على أهمية مراعاة السياق الكلي في عملية بناء القدرات.

٣١- وأشار المتحدث التالي، الذي ينتمي إلى الوسط الأكاديمي، إلى أن مواصفات القياس التقني لبناء القدرات البشرية تتسم بطابع موضوعي (وقائعي) أو معياري (ذاتي). فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمكونات المعايير الدولية لتعليم المحاسبة، تتسم متطلبات الدخول والاحتوى المعرفي بطابع وقائعي، في حين يحمل التقييم والمهارات العملية الطابعين الوقائعي والمعياري معاً. وتتضمن القدرات، المستندة إلى مقاييس المدخلات، عناصر وقائعية وأخرى معيارية، في حين أن الكفاءة، المستندة إلى المخرجات، لها طابع معياري. وشدد المتحدث على أنه ما من أسلوب واحد مفضل، بل يتعين أن يستوفي الأسلوب المستخدم معايير مثل الوثاقعة - أي يؤدي إلى نتائج متسقة وموضوعية المرة تلو الأخرى؛ والصحة - استناداً إلى تقييم النتائج المنشودة بواسطة مقاييس كمية ونوعية؛ والصدق - أي أن يكون مقبولاً لدى أصحاب المصلحة وعامة الجمهور. وحدد المتحدث المبدأين التاليين لقياس المواصفات التقنية: أن يتم قياس الأداء استناداً إلى مقاييس مرجعية، وأن تراعي هذه المقاييس المرجعية مختلف الثقافات والبيئات التنظيمية.

٣٢- وأثناء المناقشات التالية، تبادل المندوبون وأعضاء فريق النقاش آراءهم بشأن مقاييس المدخلات ومقاييس المخرجات، وكيف ترتبط هذه المقاييس بجوانب أخرى من إطار بناء القدرات غير القدرات البشرية. كما أثار المندوبون تساؤلات حول كيفية تعزيز المرونة في نظام القياس دون الحد من القدرة على المقارنة. وأشار أحد المندوبين إلى أنه يمكن النظر إلى إطار بناء القدرات، بمفهومه الواسع، كمُدخل لنظام القياس، والنظر إلى الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات بوصفه مخرجاً لهذا النظام. واستفسر المندوب بعدئذ عن كيفية قياس مدى جودة إبلاغ الشركات. وأعرب أحد المتحدثين عن رأيه بأن حصر القياس في أرقام مجردة من شأنه أن يجد من جدوى عملية القياس. كما أشار إلى أن من المفيد استخدام مؤشرات بديلة

أو وسيطة عندما يتعذر إيجاد المؤشرات المعينة التي تقتضيها أداة القياس. وكان الفهم العام السائد هو أن جانب القياس من إطار بناء القدرات لا يزال قيد التطوير وأنه يستعين بإجراء المزيد من المناقشات لتناول المسائل المتعلقة بالقياس.

## جيم - إبلاغ الشركات المتعلقة بتغير المناخ

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٣- نظر فريق الخبراء أيضاً في المسائل المتصلة بإبلاغ الشركات المتعلقة بتغير المناخ، في إطار متابعة عمله السابق في هذا المجال، ولإعطاء معلومات محدثة عن آخر التطورات في هذا الصدد. وقدمت الأمانة هذا البند وأتاحت معلومات أساسية موجزة، بما في ذلك عرضاً عاماً عن البحث الذي أجراه الأونكتاد مؤخراً في هذا المجال وأظهر أنه في حين تبلغ العديد من الشركات عبر الوطنية عن المسائل المتعلقة بتغير المناخ، فإن طريقة إبلاغها لا تتيح إمكانية مقارنتها، مما يجد من جدواها. وسلط المتحدثون الضوء على ما تفضل به مبادرة الإبلاغ العالمية حالياً من عمل، بما في ذلك برامج التدريب التي تنفذها في البلدان النامية، والتنقيح المقبل لإرشادها بشأن الإبلاغ عن مدى الاستدامة. وتطرق ممثل لمجلس معايير الكشف عن الكربون (وهي مبادرة أطلقها المحفل الاقتصادي العالمي) إلى جهود المجلس الدائبة لتطوير وتشجيع الإبلاغ الموحد عن انبعاثات غازات الدفيئة. وتحدث ممثل للقطاع الخاص عن التحديات العملية التي تواجه إعداد التقارير في هذا المجال. وقدم أحد أعضاء مهنة المحاسبة الذي يراقب الإجراءات الحكومية الجديدة فيما يتعلق بالإبلاغ المتصل بتغير المناخ معلومات محدثة عن المبادرات التنظيمية في هذا المجال. وأوضح خبير في مسائل مراجعة الحسابات والضمان، من حيث صلتها بالإبلاغ عن غازات الدفيئة، الوضع الراهن للممارسة في هذا المجال، كما تطرق إلى التطورات الحاصلة في اتباع نهج موحدة تجاه معايير الضمان. وتناول فريق النقاش أيضاً التطورات الدولية الأوسع نطاقاً في هذا المجال، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في المكسيك، الزرع عقده في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وأكد فريق النقاش أهمية عمل فريق الخبراء في هذا المضمار، مؤكداً بالطلب الموجه إلى الأونكتاد في اتفاق أكرا، للمضي في تعزيز نهج موحد لإبلاغ عن هذه المسائل بين الدول الأعضاء. وأعقبت المناقشات جلسة أسئلة وأجوبة، طلب فيها المندوبون معلومات إضافية عن فرص التدريب، وقدموا معلومات محدثة عن الأنشطة الجارية في مناطقهم، وتناقشوا مع الفريق بشأن مسائل تقنية محددة.

## دال - كشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٤- قدمت أمانة الأونكتاد استعراضها عن الكشف المتعلق بإدارة الشركات لعام ٢٠١٠، الذي يتيح هذا العام تقييماً لحالة استيفاء متطلبات الكشف للشركات المدرجة في

بورصات ٢٢ من الأسواق الوليدة. وأشارت الورقة إلى أن متطلبات الكشف في الأسواق الوليدة أقل من تلك المطبقة في الأسواق الناشئة الأكبر أو في البلدان المتقدمة. وأثناء المناقشات، طلب أحد المندوبين معلومات إضافية عن البحوث التي أجريت بشأن المتطلبات التنظيمية في بلده، وسلطت الأمانة الضوء على مصادر المراجع المستخدمة، كما اقترحت على جميع المندوبين خيار إجراء دراسات حالات قطرية إفرادية، قدر الإمكان. وعلق عدة مندوبين على الاستنتاجات المفيدة للتقرير وعلى أهمية الموضوع. وأشار مندوب من معهد للمدراء إلى إجراء بحوث بشأن هذا الموضوع في بلده أيضاً، وعرض على المشاركين بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها تلك البحوث.

## هاء - المعلومات المحدثة المقدمة من منظمات أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- قدم ممثلون لمنظمات دولية وإقليمية معنية بمجال إبلاغ الشركات معلومات عما استجد في أنشطة منظماتهم منذ الدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء. وبدأت المتحدثة الأولى، التي تمثل اتحاد المحاسبين الدولي، حديثها بتقديم عرض عام عن أنشطة الاتحاد ومجالسه ومبادراته ولجانه. وقالت إن المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة قد نقح مؤخراً المعايير الدولية لتعليم المحاسبة لزيادة توضيحها. وأشارت إلى أن المجلس الدولي لمعايير سلوك المحاسبين قد أصدر مؤخراً نسخة منقحة من مدونة قواعد سلوك المحاسبين المحترفين، ستدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأشارت المتحدثة إلى أن مجلس المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام يعكف على تناول المسائل المتعلقة بالإبلاغ عن الأداء في الخدمة والإبلاغ السري. وتطرقت المتحدثة إلى عدة مبادرات اتخذها لجان اتحاد المحاسبين الدولي لدعم عمليتي الاعتماد والتنفيذ وتعزيز أنشطة الهيئات الأعضاء في الاتحاد.

٣٦- وأبرز المتحدث الثاني، من اللجنة الدولية للإبلاغ المتكامل، الحاجة الملحة للإبلاغ متكامل من قبل الشركات، بحيث يشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والإدارية والمالية. وقال إن اللجنة الدولية أنشئت بهدف جمع أصحاب المصلحة كافة لوضع نموذج للإبلاغ المتكامل وتنفيذه. وأشار إلى أن اللجنة تهدف إلى إيجاد إطار محاسبي مقبول عالمياً، لضمان الاستدامة التي تؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات المتاحة لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. ونوه المتحدث بمشاركة الأونكتاد في هذه المبادرة.

٣٧- وقال المتحدث التالي، وهو ممثل لمحفل الاستثمار المستدام لأفريقيا، إن منظمته هي شبكة أفريقية غير هادفة إلى الربح، أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بهدف تعزيز الاستثمار المستدام. وأشار المتحدث إلى أن المحفل يدعو إلى تبني مبادئ توجيهية للاستثمار تشمل العناصر البيئية والاجتماعية والإدارية في أفريقيا. ووصف الجهود والأنشطة البيئية والاجتماعية والإدارية الجارية فعلاً في أفريقيا، مشيراً، على سبيل المثال، إلى توقيع ٣٣ شركة

أفريقية على مبادئ الاستثمار المسؤول، وإلى أن الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ ستكون ملزمة باعتماد متطلبات مدونة مبادئ إدارة الشركات (King III Code) في عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، تطرق المتحدث إلى إنشاء لجنة للإبلاغ المتكامل بمشاركة خمس منظمات كبرى في جنوب أفريقيا.

٣٨- وتحدث ممثل للاتحاد الكونفيدرالي للمحاسبين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها منظمته. وقال إن من الضروري بناء علاقات بين الهيئات الأعضاء. كما قال إن تبادل المعلومات وبرامج التوجيه هي أدوات مفيدة لتعزيز القدرات بفعالية في هذه المنطقة. وأشار إلى أن الاتحاد قد نظم حلقات عمل لتدريب المديرين في مجال المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقديم المساعدة إلى الهيئات الأعضاء من أجل الوفاء بالتزامات بيانات الأعضاء. وفيما يتعلق بالأحداث المقبلة، قال المتحدث إن مؤتمراً عن محاسبية القطاع العام سيعقد في سيئول، بجمهورية كوريا، في أيار/مايو ٢٠١١، لتشجيع اعتماد وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما أخبر المتحدث المندوبين بأن المؤتمر الثامن عشر للاتحاد سيعقد في أستراليا في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٣٩- تلا ذلك عرض لممثل اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، حيث قال المتحدث إن الاتحاد، بعد أن نقح استراتيجيته، سيركز جهوده على تشجيع حرية تنقل المحاسبين المهنيين بين بلدان المنطقة، ودعم التعاون بين منظمات المحاسبة المهنية والقطاع العام، وتيسير إنشاء منظمات المحاسبة المهنية، وتعزيز الروابط مع المنظمات الدولية. كما أشار المتحدث إلى أن الاتحاد ما فتئ يعمل مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي واتحاد المحاسبين الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين لإنشاء اتحاد للمحاسبين يضم جميع البلدان الأفريقية. وبخصوص أنشطة بناء القدرات، تطرق المتحدث إلى إنشاء معاهد للتوجيه في العديد من البلدان، وتنفيذ برامج لتدريب المديرين على المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية ترازيا المتحدة. واحتتم المتحدث مشيراً إلى عمل الاتحاد في مجال تطوير صيغة مصغرة من المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة.

٤٠- وقدم المتحدث الأخير، وهو ممثل لاتحاد المحاسبين الأوروبيين، عرضاً عاماً عن أحدث الإجراءات التي اتخذتها منظمته، والتطورات التي حدثت مؤخراً في الاتحاد الأوروبي. وشدد على أن اتحاد المحاسبين الأوروبيين يدعم بشدة وضع مجموعة معايير عالمية موحدة. وسلط الضوء على الدور الأساسي للفريق الاستشاري المالي الأوروبي ضمن هيكل الإبلاغ المالي للشركات في أوروبا. وأشار المتحدث إلى الورقات التي أصدرها اتحاد المحاسبين الأوروبيين بشأن الاعتمادات والاحتياطات المصرفية، وبشأن تناقص قيمة الأصول المالية. كما أشار إلى أن الاتحاد قد أسهم في المناقشة التي ترأستها المفوضية الأوروبية بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدد المتحدث على

ضرورة تبسيط المتطلبات المفروضة على الكيانات الصغيرة جداً، لتخفيف العبء عن كاهلها. وبخصوص موضوع إدارة الشركات وأخلاقياتها، أوضح الممثل أن اتحاد المحاسبين الأوروبيين قد أصدر ثلاث ورقات خلال عام ٢٠٠٩، تتعلق إحداها بدور مراجع الحسابات العام فيما يخص معايير الضمان، وتتناول الثانية مسألة النزاهة في أخلاقيات المهنة، فيما تتضمن الثالثة دراسة استقصائية عن التشريعات والتوجيهات. أما بخصوص الاستدامة، فقد أشار المتحدث إلى أن الاتحاد أصدر بيانات سياسية ونظم أحداثاً هامة في هذا الخصوص. كما تطرق إلى مراجعة الحسابات ومعايير الضمان، وأوضح أن منظمته قد ركزت جهودها على تعزيز تنفيذ معايير المحاسبة الدولية في بلدان الاتحاد الأوروبي، بيد أنه يُنتظر إصدار قرار من المفوضية الأوروبية يجعل هذه المعايير ملزمة. وأشار المتحدث أيضاً إلى أن الاتحاد الأوروبي قد أصدر ورقة خضراء بشأن مراجعة الحسابات في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لفتح مناقشة حول دور مراجعي الحسابات ونظم إدارتهم.

## ثالثاً - المسائل التنظيمية

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في جلسته العامة الافتتاحية أعضاء مكتبه التالية أسماءهم:

الرئيس: السيدة نانسي كامب - رولاندز (هولندا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد دامير كاوفمان (كرواتيا)

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/55. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات

٤- مسائل أخرى

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين

٦ - اعتماد التقرير.

### جيم - نتائج الدورة

٣ - اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول)، واتفق على أن تلخّص الرئيسة المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثاني). كما وافق على جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة والعشرين (انظر المرفق الأول).

### دال - اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤ - أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر باستكمال التقرير، تحت إشراف الرئيسة، بعد اختتام الاجتماع.

## المرفق الأول

### جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين
- ٦- اعتماد التقرير.

## المرفق الثاني

## الحضور\*

- ١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

السنگال	الاتحاد الروسي
السودان	إثيوبيا
سويسرا	أذربيجان
شيلي	الأرجنتين
صربيا	إريتريا
الصين	إسبانيا
العراق	أستراليا
عمان	ألبانيا
غامبيا	ألمانيا
فرنسا	أنغولا
الفلبين	أوزبكستان
فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	إيطاليا
فييت نام	باكستان
قبرص	البحرين
قطر	البرازيل
قيرغيزستان	البرتغال
كازاخستان	بلجيكا
كرواتيا	بنغلاديش
كمبوديا	بنما
كوت ديفوار	بنن
كولومبيا	بوركينافاسو
الكونغو	البوسنة والهرسك
الكويت	بولندا
كينيا	بيرو
ليتوانيا	بيلاروس
مالطة	تايلند
ماليزيا	تركيا
مدغشقر	تونس
مصر	الجزائر
المغرب	جزر سليمان
المكسيك	الجمهورية التشيكية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا	الجمهورية الدومينيكية
الشمالية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ناميبيا	جنوب أفريقيا
نيجيريا	جورجيا
هايتي	الدانمرك
هنغاريا	رومانيا
هولندا	زامبيا
الولايات المتحدة الأمريكية	زيمبابوي
اليابان	سلوفاكيا
اليونان	سنغافورة

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/Inf.3.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
 مصرف التنمية الأفريقي  
 مصرف التنمية الآسيوي  
 الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا  
 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- ٣- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة التالية:  
 منظمة العمل الدولية  
 الاتحاد الدولي للاتصالات  
 البنك الدولي  
 منظمة التجارة العالمية
- ٤- ومثّلت في الاجتماع المنظمة غير الحكومية التالية:  
 الفئة العامة:  
 مهندسو العالم
- ٥- وقدم أعضاء أفرقة النقاش التالية أسماؤهم مساهمات في الاجتماع:  
 السيد سيد أسعد علي شاه، باكستان، رئيس الدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي  
 السيدة نانسي كامب - رولاندز، الرئيسة، هولندا  
 السيد دامير كاوفمان، نائب الرئيس - المقرر، كرواتيا  
 السيدة سيلفي ماثيرات، رئيسة، فرقة عمل المحاسبة، لجنة بازل للرقابة المصرفية، فرع الاستقرار المالي، بنك فرنسا المركزي  
 السيدة ميرفين كينغ، مبادرة الإبلاغ العالمية  
 السيد جيروين هوير، رئيس، وحدة المحاسبة، المفوضية الأوروبية  
 السيد روبرت بنتنغ، رئيس، اتحاد المحاسبين الدولي  
 السيد نيلسن كارفاهو، استاذ، جامعة ساو باولو، البرازيل (رئيس الفريق الاستشاري المعني بإطار بناء القدرات الذي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد)  
 السيدة ديورا ويليامز، نائبة رئيس، لجنة البلدان النامية، اتحاد المحاسبين الدولي  
 السيد خواريس د. كارنيرو، اتحاد المحاسبة الدولي، البرازيل

- السيد مايك والش، رابطة المحاسبين القانونيين
- السيد فيليب دانجو، عضو مجلس، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة
- السيد لين تزو، نائب مدير، دائرة تنظيم المحاسبة، وزارة المالية، الصين
- السيدة إيلسا غارسيا، عضو مجلس، المجلس المكسيكي لمعايير المحاسبة المالية
- السيد مارك أليسون، رئيس، المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة
- السيد بول هوكس، مدير، إدارة تعليم وتطوير المحاسبة، المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
- السيد غيرت كاريمما، استاذ، جامعة لايدن
- السيد فؤاد ناصيروف، مدير، مشروع محاسبة الشركات والقطاع العام، وزارة المالية، أذربيجان
- السيد فرانس إ. رونزهولت، رئيس، أمانة الإنفاق العام والمحاسبة المالية
- السيد صامويلا توكوفا، أخصائي القطاع المالي الرئيسي، مصرف التنمية الآسيوي
- السيد بيلفيرد نيدلز، استاذ، جامعة ديول، الولايات المتحدة
- السيد ريك سامانز، المدير الإداري، المحفل الاقتصادي العالمي، رئيس مجلس معايير الكشف عن البيانات المتعلقة بالمناخ
- السيدة تيريزا فوغلبرخ، نائبة المدير التنفيذي، مبادرة الإبلاغ العالمية، هولندا
- السيد روجر سيمنت، استاذ، معهد المحاسبة، جامعة شمال ويلز الجديدة، أستراليا
- السيد غوردون ويلسون، مدير أعلى، شركة كي بي ام جي (KPMG)، المملكة المتحدة
- السيدة آن غاديغارد، مديرة فرع إدارة الاستدامة، NOVO NORDISK A/S، الدانمرك
- السيدة غابرييلا كوز، مديرة تقنية، تطوير الكيانات الأعضاء، اتحاد المحاسبين الدولي
- السيد غراهام سنكلير، رئيس، المحفل الأفريقي للاستثمار المستدام
- السيد ويليام بالمر، الاتحاد الكونفيدرالي للمحاسبين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- السيد فيكسون نيوي، الرئيس التنفيذي، اتحاد المحاسبين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي
- السيد هنري أوليفيه، الأمين العام، اتحاد المحاسبين الأوروبيين